

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

24-23-22 ربيع أول 1440 / 30 نوفمبر – 2-1 ديسمبر 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



عام / هيئة حقوق الانسان والمنظمة الدولية للهجرة تقيم ورشة عمل تدريبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر ورشة متخصصة

المصدر: جريدة وكالة الأخبار السبت 23 ربيع أول 1440 هـ 2 ديسمبر 2018م

[/https://www.spa.gov.sa](https://www.spa.gov.sa)

الرياض 23 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 01 ديسمبر 2018 م واس
اختتمت هيئة حقوق الإنسان في مقرها بالرياض ورشة عمل متخصصة استمرت ثلاثة أيام واستهدفت رفع الكفاءة لدى المتخصصين الذين حضروا الورشة من هيئة حقوق الإنسان والجهات الحكومية ذات العلاقة وأعضاء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
وافتح الورشة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان الذي أكد مضي المملكة قدماً في محاربة جرائم الاتجار بالأشخاص وتعاونها في ذلك مع المجتمع الدولي دولا ومنظمات كون هذه الجريمة جريمة عابرة للحدود، مما يحتم تعزيز التعاون الدولي بين الدول جميعاً للقضاء على هذه الجريمة.
واستهدفت الورشة التعريف تفعيل التفاهم المبرمة مع المنظمة الدولية للهجرة، الخاصة بالتعاون الفني بين الطرفين في المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص والوقاية منه ومساعدة الضحايا ورعايتهم وحمايتهم وإيوائهم، وتطوير الأنشطة والبرامج وتنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمكافحة هذا النوع من الجرائم.
وتم التعرف خلال الورشة على آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص، وطرق مكافحة هذه الجرائم على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وجانب الوقاية والمقاضاة والحماية والشراكات فيما يتعلق بجرائم الاتجار، وتم مناقشة التحديات والأولويات والإجراءات المقترحة لتطوير آليات مكافحة هذه الجريمة، والجهود المتواصلة لتعزيز الوعي بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والأنظمة الوطنية الصادرة في هذا الصدد. والتي تحظر كل أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد على احترامه وحفظ حقوقه.
يذكر أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الهيئة والمنظمة تتيح تنفيذ نشاطات وبرامج ومشروعات التعاون ذات الصلة بحماية مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز القدرات الوطنية، من خلال قيام المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والخبرات والخدمات الاستشارية للهيئة في مجال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اللائحة الجديدة للموثقين تتيح توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722258>

أجازت اللائحة الجديدة للموثقين التي أصدرتها وزارة العدل توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل بالقوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ودون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. كم منحت الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، دون إخلال بحق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك. وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود والإقرارات في بيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكها، وقسمة المال المنقول، والوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول. وعرفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل وتتضمن الولاية المكانية للموثق فيما يختص بالعقارات وتكون مدتها خمس سنوات.

وفيما يخص معاقبة الموثقين المخالفين، شددت اللائحة على عدم إخلال العقوبات الإدارية الواردة في اللائحة بدعوى التعويضات لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى أمام الجهة المختصة. وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أصدر قراراً بالموافقة على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع الرؤى والتوجهات الحديثة للوزارة في إشراك القطاع الخاص بأعمال التوثيق ودعم الموثقين وإتاحة مزيد من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم. وتأتي هذه اللائحة ضمن جهود وزارة العدل في تطوير وتحديث لوائحها وتنظيماتها وآليات العمل لتكون متواءمة مع مشروعات وخطط الوزارة ومبادراتها التطويرية في قطاعي القضاء والتوثيق.

تعليم الخبر يدرب طلاب الصفوف الأولية على الوقاية من التحرش

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722263>

أجازت اللائحة الجديدة للموثقين التي أصدرتها وزارة العدل توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل بالقوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ودون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. كم منحت الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، دون إخلال بحق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك. وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود والإقرارات في بيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكها، وقسمة المال المنقول، والوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول. وعرفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل وتتضمن الولاية المكانية للموثق فيما يختص بالعقارات وتكون مدتها خمس سنوات.

التوجيه والإرشاد، بحضور مدير مكتب تعليم الخبر سعيد بن عبدالله القحطاني وعدد من المختصين في مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، وذلك بمقر المكتبة العامة بالخبر.

وقال سعيد بن عبدالله القحطاني، مدير تعليم الخبر، إن البرنامج الوقائي يعد من البرامج التربوية المميزة، التي يقوم عليها عدد من المختصين في التوجيه والإرشاد، ويستهدف نحو 2200 طالب وطالبة في ما يقارب 50 مدرسة ابتدائية "بنين" و"بنات"، لافتاً إلى أن تثقيف الأطفال في هذه المرحلة أمر في غاية الضرورة التربوية لوقايتهم من أي مشكلة قد تؤثر على حياتهم في المستقبل.

من جهته أشار بندر الراجح، مشرف التوجيه والإرشاد بتعليم الخبر، إلى أن البرنامج التوعوي الوقائي "جسدي أمانة" يقدم يوماً في الأسبوع على مستوى تعليم الخبر في المدارس، موضحاً أن المستهدفين هم طلاب الصفوف الأولية حيث يتم تزويدهم بالمهارات الأساسية للتعامل مع مواقف التحرش عن طريق الإرشاد بالترفيه واللعب وغرس الفكرة بأسلوب تربوي آمن متدرج؛ ليتم من خلالها دعم مهارة التوكيد الذاتي والوعي الذاتي وحل المشكلات لديهم، وكيفية التصرف عندما يشعر الطالب أن هناك من يحاول التحرش به، والوسائل والطرق التي يستخدمها المتحرشون. وقال الراجح لـ"الرياض"، نستهدف هذا العام 30 مدرسة ابتدائية (بنين) و 20 مدرسة ابتدائية (بنات) وعدد المستهدفين من الجنسين قرابة 2200 طالب وطالبة. ولفت أنهم بصدد عمل برنامج لتبليغ طرق ووسائل التحرش بين الأطفال للأسرة في شهر جمادى الأولى بمجمع الظهران التجاري ويكون للأبوين، ونطمح أن نحقق أهدافنا التربوية والاجتماعية من خلال هذا البرنامج الذي وجد قبولاً من أولياء أمور الطلاب وحل كثير من المشكلات، وتم خلال البرنامج تدريب 10 مرشدين طلابيين ونستهدف العام المقبل تدريب 10 مرشدين طلابيين للبرنامج.

وحذر من برامج الألعاب الإلكترونية على شبكة الإنترنت وبعض برامج التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها استدراج الأطفال.

ونوه الراجح، أن البرنامج يسلط الضوء على الخدمات التي تقدمها الدولة عبر مؤسساتها لحماية الأطفال، والتعرف على برنامج الأمان الأسري الوطني وخط مساندة الطفل (116111).



إنجاز 70٪ من مشروع تخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601957>

سعيد الزهراني-الطائف

وزارة التعليم نحو 70 % من المشروع الوطني لتخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين والقيادات التعليمية، ويتضمن المشروع وفق تقرير رسمي للوزارة التعليم 6 أهداف رئيسة، من بينها خفض كلفة الخدمات غير التعليمية من 15 إلى 10 %، وتحسين جودة الخدمات المساندة في إدارات التعليم والمكاتب والمدارس، واستثمار التقنية في تخفيف الأعباء الإدارية وتبسيط الإجراءات.

ويسهم المشروع على الارتقاء بالعملية التربوية في المدارس كافة والمراحل، والاستفادة من إمكانيات المعلمين المختلفة في العملية التربوية، وعدم إشغالهم بالأعباء الإدارية.

تشخيص خاطئ يزِيل أمعاء امرأة بمستشفى حكومي بمكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601949>

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة
تسبب تشخيص خاطئ في إزالة أمعاء امرأة بمستشفى حكومي بمكة، وكان التشخيص الأول قد جاء على أن السيدة تعاني من التهاب المعدة والأمعاء واكتشف لاحقا أن لديها جلطة في الشريان المساريقي، مما اضطر الفريق الطبي المباشر بمشاركة فريق جراحة الأوعية الدموية إلى إجراء العديد من العمليات الجراحية وانتهى الحال بالمواطنة إلى استئصال الأمعاء الدقيقة بأكملها ودخولها في حالة غيبوبة تامة وتنويمها في العناية المركزة.. وقال سعيد بدح الغامدي لـ(المدينة): إن والدتي تنومت بمستشفى النور التخصصي في قسم الباطنة وبعد مزيد من الفحوصات اكتشف الأطباء أن والدتي أنها تعاني من تمدد في البطن مع تورم في جميع أنحاء البطن، وأشعرونا بنتائج الفحوصات وبالحاجة إلى خضوعها إلى إجراء عملية استئصال جراحي مع مشاركة فريق جراحة الأوعية الدموية من أجل إمكانية إجراء عملية استئصال الصمة وأدخلت والدتي إلى غرفة العمليات، حيث تبين أنها تعاني من غرغرينا في أكثر من 15 سم من الأمعاء الدقيقة مع وجود احتقان بها، ثم إجراء عملية استئصال للجزء المصاب بالغرغرينا بعد ذلك تم إجراء عملية جراحية لاستئصال الأمعاء بأكملها، وقرر الأطباء وضع والدتي تحت المتابعة مع عدم خضوعها إلى أي تدخلات جراحية أخرى، حولت بعد ذلك إلى وحدة العناية المركزة.

وطالب الغامدي بتشكيل لجنة للتحقيق مع المستشفى، ومحاسبة المتسبب في التشخيص الطبي الخاطئ والمساعدة في نقلها إلى مستشفى متقدم في الطب..

ويسأل المتحدث الرسمي لصحة منطقة مكة المكرمة حمد العتيبي عن سبب التأخير في تشخيص لم يرد أو يعلق عليها. من جانبه أوضح المستشار القانوني أحمد عجب، أن التشخيص الطبي الخاطئ يعد من أكثر الأخطاء الطبية شيوعا، ومتى كان لدى ذوي المريضة شك بأن هناك إهمالا طبيا في هذا الجانب، يمكنهم تقديم الشكوى للشؤون الصحية لتأتي التوصية بالتحقيق حول الحالة والتأكد من صحة الشكوى، وفي حال توصلت الشؤون الصحية لثبوت أو وجود دلالات على حدوث الخطأ الطبي يحال ملف المعاملة إلى اللجنة الطبية الشرعية.

إلغاء النقل المجاني لطالبات "طيبة".. والترم بـ1400 ريال

مستفيدات: الرسوم مرتفعة وتهدد مستقبلنا التعليمي

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601948>

أحمد السالم - المدينة المنورة

أبدى عدد من طالبات جامعة طيبة بالمدينة المنورة استياءهم من تحويل خدمة النقل الترددي المجاني إلى خدمة بمقابل مادي، مشيرين إلى أنهم فوجئوا منذ بداية العام الدراسي بتوقف النقل المجاني بدون سابق إنذار، وبعد مرور عدة أشهر تمت مطالبة الطالبات الراغبات في المشاركة بالخدمة الجديدة تسجيل الاسم والكلية والرقم الجامعي، والحي، وتحديد باقة الرسوم المناسبة للخدمة المقدمة من قبل شركة النقل، وأوضحت أن هناك باقتين: الأولى الدفع الشهري بقيمة 350 ريال والثانية الدفع لمدة ترم دراسي بقيمة 1400 ريال، وترى الطالبات أن قيمة رسوم النقل مرتفعة ومبالغ فيها. وقالت الطالبة ليلى الحجوري: بعد طول انتظار فوجئنا بتحول الباصات من مجانية إلى رسوم غير مرضية شهريا تصل إلى 350 ريال والتزم 1400 ريال دون مراعاة أن بعض الطالبات لا يستطعن دفع تلك المبالغ، إضافة إلى البعض لا تصرف له مكافآت ومن أسر وضعهم المادي صعب متمنية من المسؤولين في الجامعة التيسير لطالبات، فيما أشارت الطالبة هديل القرشي إلى أن باقة الرسوم التي أطلقتها جامعة طيبة لنقل الترددي لطالبات مبالغ فيه ولا يتماشى مع ما يسمى خدمة الطالبات مبينة أن سعر الخدمة قريبة من سعر السوق. أما الطالبة هديل الحربي فقالت: إن إلغاء باصات الأحياء أضربهن، وأشارت إلى أن فرض رسوم يهدد مستقبلهن التعليمي من حيث الغياب والحرمان من الجامعة متمنية من إدارة جامعة طيبة أن تأخذ بالحسبان أن الباص الجامعي هو حق للطالبة وليس مشروعاً تجارياً.

متحدث الجامعة: نحرص على تقديم أفضل الخدمات للطالبات

أعلنت جامعة طيبة ممثلة بإدارة الحركة عن إطلاق استبيان النقل تمهيدا لتقديم خدمة النقل الترددي للطالبات داخل المدينة المنورة، وذلك بالتعاون مع هيئة تطوير المدينة المنورة مشكلة بذلك منظومة من خدمات النقل لطالبات الجامعة بالمدينة المنورة.

صرح بذلك المتحدث الرسمي لجامعة طيبة الدكتور عيسى القايدي، حيث أوضح بأن هذه الخدمة تأتي حرصاً من مدير جامعة طيبة الدكتور عبدالعزيز السراي على تقديم أفضل الخدمات لطالبات الجامعة وبمعايير ومقاييس الجودة لإيجاد بيئة دراسية جامعية تكتمل فيها جميع الخدمات.

وأكد القايدي أن الجامعة حريصة على تقديم كل ما يخدم العملية التعليمية الجامعية ويسهل لأبنائها وبناتها الطلاب والطالبات مسيرتهم الدراسية وأن الجامعة بكل قطاعاتها تعمل من أجل تطوير الخدمات بشكل مستمر ودائم، كما تعمل على عقد شراكات تعاونية مع مختلف القطاعات والجهات بالمدينة المنورة التي من شأنها تقديم كل ما يصب بمصلحة منسوبيها من الطلاب والطالبات.

الصاعدي: نجرى الاستبيان لتطوير الخدمة

قال مدير إدارة الحركة الترددية زكي الصاعدي: إن مشاركة الطالبات في هذا الاستبيان التمهيدي لإطلاق خدمة نقل الطالبات داخل المدينة المنورة يساهم في التطوير منها وحصر الاحتياجات وتلبية للمتطلبات التي تسعى الجامعة لتقديمها، لذا تدعو جميع الطالبات المستفيدات من هذه الخدمة المشاركة في هذا الاستبيان عبر الرابط الإلكتروني المخصص لذلك.



أمير حائل: دور كبير للمرأة السعودية في التنمية الوطنية استقبل مشرفة الحوار الوطني والفريق التطوعي النسائي

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601636>

واس - حائل

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل، بمكتب سموه بقصر أجا، مشرفة الحوار الوطني بالمنطقة الدكتورة الجوهرة الجميل وفريق العمل التطوعي النسائي بالمنطقة (ببإدارة الحوار). وأشاد سموه بدور المرأة السعودية في التنمية الوطنية ككل وفي منطقة حائل بشكل خاص، مثنياً على المبادرات المتواصلة التي أقيمت من خلال مشرفة الحوار الوطني بالمنطقة وزميلاتها، مؤكداً سموه وقوفه ودعمه لجميع أبناء

وفتيات المنطقة في مختلف المجالات.
وقال سموه: لمسنا جهداً بارزاً وعملاً متميزاً ونطمح للمزيد، داعياً كافة الجهات الخدمية والتعليمية ذات العلاقة للتعاون ودعم برامج الحوار الوطني بالمنطقة.
من جانبها أعربت مشرفة الحوار الوطني بمنطقة حائل الدكتورة الجوهرة الجميل عن شكرها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وسمو أمير منطقة حائل وسمو نائبه على دعم المرأة وتمكينها من أداء أدوارها في المجتمع على أكمل وجه.
وقالت: نشرفنا بالاستماع لتوجيهات سديدة ومحفزة لمضاعفة الجهود وسرنا حرص سمو أمير المنطقة على تذليل كافة التحديات وصولاً لتحقيق أهداف الحوار واستراتيجياته ونشر ثقافة الحوار ودعم برامج الشباب والفتيات من خلال تحقيق التكامل والتناغم مع قطاعات التنمية والمؤسسات الثقافية.



«حقوق الإنسان» في العيد السبعين لإعلانها العالمي

المصدر: جريدة الحياة الأحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613691>

وليد محمود عبدالناصر

حتفل العالم هذا العام بالعيد السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي صار واحداً من أهم الوثائق الدولية في شأن حقوق الإنسان، بل يمكن اعتباره في التاريخ المعاصر الوثيقة الأم التي تفرعت عنها عهود ومعاهدات وبروتوكولات دولية فرعية عديدة غُنيت بجزئيات تضمنها بشكل كلي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل أنواع ومكونات هذه الحقوق وفئاتها المختلفة ما بين حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وما بين حقوق مرأة وحقوق طفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق أقليات والحق في مكافحة التمييز، وما بين حقوق جماعية مثل الحق في التنمية وفي ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وأخرى فردية، ثم نوعية جديدة من الحقوق تواكبت مع تقدم العلوم والتكنولوجيا، وفي مقدمتها الحق في المعرفة وما يرتبط بها من حقوق التعليم والبحث العلمي والحريات الأكاديمية، ثم حقوق إنسانية عامة لكافة البشر مثل الحق في الحياة والحق في مكافحة العنصرية، وكان منها في زمن مضى مكافحة «الفصل العنصري» (الأبارتيد)، ويبقى مكافحة التمييز على أساس اللون أو العرق أو المعتقد أو الأصل أو النوع أو غير ذلك، بالإضافة إلى الحق في مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري وجرائم أخرى تتوزع ما بين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمتها التعذيب وغيره. ولا تعني أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفي حقيقة أن هناك ميراث إنسان هائلاً وتراكماً من التعاليم والبنود والأحكام الخاصة بالنص على حقوق الإنسان المختلفة والحض على احترامها، بل فرض احترامها واعتباره واجباً ومسؤولية للبشر في آن واحد. فقد امتلأت حضارات العالم القديم بالعديد من الأمثلة على الوعي بحقوق الإنسان وإدراك أهميتها ورفع لوائها، كما تضمنت الأديان السماوية المختلفة، بل وأيضاً العقائد الدينية وغير الدينية، مكوناً أساسياً من مكوناتها ممثلاً في حقوق الإنسان بفئاتها المختلفة، ولم تكن الثورات الكبرى في التاريخ الإنساني الحديث والمعاصر، بدءاً بالثورة الفرنسية لعام 1789، سوى نتيجة لعدم احترام فئة أو أخرى من فئات حقوق الإنسان أو مجمل هذه الحقوق من أساسها، وكانت تلك الثورات داعية لإصدار إعلانات خاصة بحقوق الإنسان وتبني إجراءات لضمان الالتزام بتلك الحقوق، ولم يكن العرب ولا المسلمون بمعزل عن تلك الدعوات بل كان لهم نصيب وافر فيها، فحضارات البلدان العربية القديمة مليئة بالأمثلة على ذلك من مصر إلى العراق إلى اليمن إلى شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام إلى بلدان المغرب العربي الكبير إلى غير ذلك من بلدان عربية، كما أن عطاء الثقافة العربية في مجال حقوق الإنسان معروف ومتميز على مر العصور، أما رسالة الدين الإسلامي فقد نظر إليها كثير من العلماء، بمن فيهم بعض غير المسلمين، باعتبارها في جوهرها دعوة ذات طابع جذري لاحترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

وعلى مدار العقود السبعة الماضية المنقضية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحقق الكثير من النجاحات، ولكن أيضاً حدثت العديد من الإخفاقات على الصعيد العالمي. ومن منظور تاريخي، يمكن القول أن جبهة حقوق الإنسان كانت إحدى الجبهات النشيطة والفاعلة والمؤثرة والتي ساهمت، سواء من خلال منظومة الأمم المتحدة، أو البلدان منفردة، أو بعض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، أو من خلال منظمات المجتمع المدني، في نجاح المعركة العالمية لإسقاط نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب إفريقيا، وهو الأمر الذي تحقق في عام 1994، فالأمر لم يقتصر فقط على قرارات إدانة أممية متكررة ومتصاعدة، أو بناء وعي عالمي أدى إلى بلورة رأي عام دولي معبأ ضد «الأبارتيد»، أو فرض حظر على صادرات السلاح لنظام الفصل العنصري في بريتوريا، مع الإقرار بحدوث انتهاكات لهذا الحظر، بل وصل الأمر إلى نشر تقارير حول أنشطة المؤسسات عبر الوطنية التي كانت تساعد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وجود نظام «الأبارتيد» واستمراره، ومن الإسهامات العربية في هذا المجال هو أن القائم على إعداد هذا التقرير لسنوات طويلة كان الفقيه القانوني المصري العربي الدولي الراحل الكبير الدكتور أحمد خليفة الذي شغل لسنوات طويلة عضوية ما كان يسمى آنذاك اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان لمكافحة التمييز وحماية الأقليات، وكان الهدف من هذا التقرير الدوري فضح هذه المؤسسات وكشفها أمام الرأي العام العالمي مما أدى إلى ظهور دعوات عالمية لمقاطعتها، حتى في بلدانها الأصلية، ومثل ما يسمى «خوافز سلبية» دفعت الكثير من تلك الشركات إلى سحب استثماراتها في ووقف تجاراتها وعلاقاتها الاقتصادية الأخرى مع نظام الفصل العنصري في بريتوريا، كما تعرض من استمر منها على هذا المنوال إلى عقوبات من غالبية حكومات العالم، بما في ذلك في مراحل متقدمة حكومات عربية عديدة.

ومن النماذج الناجحة الأخرى في مسيرة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، حالة مكافحة جريمة «إبادة الجنس البشري»، والتي ارتبطت لاحقاً بجريمة أخرى وهي جريمة «التطهير العرقي»، وربما كان المثال الأنجح في الحالة الأولى هو التصدي لجريمة الإبادة التي حدثت في كمبوديا إبان سيطرة نظام «بول بوت» والخمير الحمر على السلطة في بنوم بنه ما بين عامي 1975 و1978، سواء من جهة المساهمة في إسقاط هذا النظام من خلال بناء كتلة دولية متعاظمة مناهضة لما ارتكبه هذا النظام من جرائم وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، أو في مرحلة ما بعد سقوط هذا النظام من جهة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن جريمة الإبادة وغيرها من جرائم الحرب التي تم ارتكابها خلال سنوات حكم ذلك النظام أو حتى في الفترة اللاحقة لذلك، عندما تحول هذا النظام بعد سقوطه إلى معارضة مسلحة استمرت بعض عناصرها في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وشملت تلك المحاكمات المتهمين بارتكاب تلك الجرائم من المنتمين إلى أحزاب وجماعات أخرى في كمبوديا أيضاً.

ولئن كان ما تقدم ذكره في الفقرتين السابقتين يشير إلى حالي نجاح ضمن نجاحات المعالجة الدولية لموضوعات حقوق الإنسان في السياق متعدد الأطراف، وبشكل أكثر تحديداً في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإن مسيرة التعامل مع ملف حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 شهدت الكثير من التحديات وواجهت العديد من الانتقادات والتساؤلات، ولا زالت. وبعض هذه التحديات والانتقادات والتساؤلات تعلق بموضوعات عامة وأخرى ترتبط بقضايا بعينها، وسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى ما هو عام، مع إعطاء أمثلة محددة هنا وهناك.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعرض التعامل الدولي مع موضوعات حقوق الإنسان للتساؤل الجاد عن مدى نجاح منظومة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي في تحقيق التوازن المطلوب بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وما بين الحقوق الفردية من جهة والحقوق الجماعية من جهة أخرى، واعتبر ذلك انعكاساً لنشأة وتأسيس منظومة حقوق الإنسان العالمية في سياق معطيات منظومة قيمية بعينها وليس نتاج تفاعل منظومات قيمية متنوعة تنتمي إلى ثقافات مختلفة ذات معطيات قد تتداخل وقد تتقاطع ولكنها ليست بالضرورة متطابقة وأحياناً تجاه بعض الموضوعات ليست بالضرورة حتى متشابهة. كذلك تعرضت المنظومة ومناهج التعامل المنبثقة عنها والمرتبطة بها لتساؤلات لا تقل جدية بشأن مدى تركيز المنظومة على مجال تعزيز الديمقراطية داخل البلدان مقارنة بتواضع الجهد على صعيد تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، بما في ذلك في إدارة بعض المنظمات الدولية وعمليات وأجهزة صنع القرار الموجودة بها، سواء تلك التي تتناول موضوعات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد عجزت تلك المنظومة عن التعامل بفاعلية مع مسألة العقوبات المفروضة بشكل أحادي من دول تجاه دول أخرى، بدون أي مسوغ من الشرعية الدولية أو القانون الدولي، وبدون إقرار من المجتمع الدولي، خاصة مثلاً في أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولم تفلح الجهود في الحد من تلك الظاهرة وفيما أفرزته من آثار سلبية على قدرة الشعوب التي تعرضت لتلك العقوبات من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة ذاتها، خصوصاً أن هذا الاتجاه تكرر من عدة دول على مدار السنوات كوسيلة لمعاقبة دول أخرى دون وجود مبررات موضوعية لذلك. كذلك من الأمثلة التي نشير إليها هنا في مجال الانتقادات الموجهة للمنظومة الدولية هي تجمد أو تراجع حالات حقوق

الإنسان في بعض مناطق العالم من حيث الانتهاكات التي تتعرض لها، وكذلك الحديث عن عجز تلك المنظومة أحياناً عن التصدي لانتهاكات تستهدف فئات بعينها، بالإضافة إلى الانتهاكات التي تستهدف أحياناً فئات المهاجرين أو اللاجئين أو النازحين في مناطق متعددة من العالم بشكل عام. وتبقى مع كل ما تقدم قيمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه الوثيقة التي تحظى بأوسع توافق دولي في هذا المجال والتي تتصف بأعرض شمول متاح من جهة مضمونها، مع الإقرار بأن التطورات على الأرض تطرح كل يوم تساؤلات جديدة بشأن مكونات حقوق الإنسان وأفضل السبل لحمايتها وطبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها.

التستر .. إعادة فهم مشكلة العامل الأجنبي 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 23 ربيع أول 1440 هـ - 1 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/01/article_1499256.html

د. محمد آل عباس

أشرت في المقال السابق إلى علاقة الاقتصاد السعودي بالعامل الأجنبي، وأنها علاقة ناجحة حتى اليوم، والتحديات الجديدة لا تغير من هذا الواقع شيئاً، العمال الأجانب كشركاء، ولكن يجب علينا جميعاً إدراك نوعية الشراكة المطلوبة اليوم التي حتماً قد اختلفت عن الشراكة القديمة، يجب على العمال الأجانب تحمل تبعات أكثر اليوم، لكن هذه التبعات لا تعني الاستغناء أبداً، بل تعني وضوحاً وشفافية، تعني مصداقية، تعني احتراماً متبادلاً، وتعني التعاون لتحقيق نمو اقتصادي يستوعب الجميع، فالمملكة ما زالت تزرع بالخيرات، وهناك كثير مما ينتظر العمل للفوز به، "رؤية المملكة" تحمل كثيراً من النفحات الجميلة، ومشاريع جبارة تتطلب لنجاحها توافر تعداد بشري مع قدرة شرائية حقيقية. العلاقات الجديدة -كما أراها- تتداخل بين حكومة ترغب اليوم في عدم التغاضي عن كثير من الحقوق الواجبة لها، فلقد تغير كثير من الوقائع الاقتصادية، والنفط لم يعد الممول الوحيد للمالية العامة، وهناك رسوم وضرائب واستثمارات لم تكن موجودة من قبل، فكر تمويل المالية العامة تغير بلا عودة، الحكومة شريك تنموي، ولكن هذه الشراكة ليست بلا استحقاقات، بمعنى أن الحكومة لم تعد عنصراً محايداً يتحمل التكاليف، والأصعب من المشاريع، بينما تترك المنافسة على الأرباح، عنتره لم يعد موجوداً في الفكر الحكومي الحديث، الاستدامة الاقتصادية تتطلب تجديد الموارد التي لم تعد تعتمد على الخامات الطبيعية، بل هناك اقتصاد المعرفة الذي يتطلب منتجات مربحة ذات عائد، هنا يجب فهم الحكومة، وماذا تريد بالضبط، الاقتصاد المعرفي الحديث المستدام يحتاج إلى الدعم الحكومي الذي لم يعد مجاناً. المواطن السعودي يطلب حياة عصرية كريمة، ومحطات عمل تناسب هذا، مع ما يتطلبه هذا من السكن في المدن العصرية، واستدامة الدخل عند مستويات أعلى، تحافظ على القدرة الشرائية التي تمتع بها لسنوات، مع توفير وظائف وتأمينات ضد التعطل عن العمل أو التقاعد، تكون متناسبة مع تكلفة الحياة عند المستوى المتوسط، "وهو مستوى متغير"، كما أن المواطن يدرك أنه في حاجة إلى مهارات أفضل بشرط أن تتيح له الفوز بفرص في العوائد التي يراها تتوزع وفقاً لقواعد اقتصاد المعرفة الجديدة، وهو في هذا مستعد لتقديم تنازلات تتعلق بالوقت والمكان والشروط. العمال الأجانب يريدون حياة آمنة، مع دخول متناسب مع الضرائب المتصاعدة، وتحقيق عائد يغطي تكلفة العقود التي أبرموا للعمل في المملكة، مع ضمان تدفق التحويلات التي تحقق متطلبات حياة مختلفة عن الواقع السعودي، وبغض النظر عن نوعية العمل "مسمى كان أو حقيقة" طالما تتحقق هذه الشروط، المواطن السعودي والعامل الأجنبي يقومان بعقود ضمنية تضمن لكل منهما تحقيق الشروط السابقة، وهذه العقود تضمن دخلاً مستداماً للمواطن، وأيضاً عوائد تضمن تحويلات مستدامة للعامل الأجنبي، وكما أشرت في المقال السابق إذا توافرت هذه الشروط بعقود نظامية، تقبلها الحكومة وتحقق شروطها المتعلقة بالمالية العامة، فإننا سنقدم حلاً جذرياً لمشكلة التستر، وهي تتضمن تشجيع المواطنين "بغض النظر عن كونهم على وظائف أو لا، تجاراً أو حكوميين" على أن يصبحوا ملاكاً حقيقيين، يتمتعون بالعوائد، وتحويل الأجانب أكثر إلى عمال حقيقيين يتمتعون بالعمل وعوائده فقط، وهذا - في نظري - يحتاج منا إلى قبول عقود تأجير المحال للعمال الأجانب "بصفتهم"، مع إعادة تقييم الرسوم، والاكفاء بضريبة

القيمة المضافة، وتغيير مستوياتها فقط لتشمل شريحة أكثر. هذا التعديل سيحقق كثيرا، ومن ذلك زيادة الدخل الحكومي جراء زيادة الضرائب الناتجة عن دخول هذه الشرائح الجديدة، وأيضا تحقيق دخول مستدامة للمواطنين، مع تقليص مستويات المخاطرة، وكذلك تقليل تكلفة مكافحة التستر والغش التجاري بكشف العقود الجديدة، مع إمكانية فرض شروط أشد في التوطين، كما أن المتطلبات الضريبية تفرض كثيرا من الإجراءات، مثل الفوترة والمحاسبة والتدقيق الضريبي وغيرها ما يوفر فرصا وظيفية كثيرة للمواطنين. تبقى مشكلة عقود الكفالة، وهي عقود ضمنية أيضا، يحصل من خلالها العامل على حرية العمل، مع ضمان دخل الكفالة للمواطن، وهي عقود أراها سيئة جدا، وتقضي محاربتها لإنهاء موضوع الكفالة نهائيا؛ حيث إن عقود التأجير تمنح العامل هذه الحرية المطلوبة، مع دفع الرسوم للدولة، وزيادة الضرائب، وأيضا يتم كشف الغش، وتحميل المسؤوليات بدقة.



كاريكاتير



السنيد
@mahertoon

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد
24 ربيع أول 1440 هـ - 2
ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613909>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ -
2 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722191>